

تقرير الاستقرار المالي العالمي

نظام مالي في مواجهة ضغوط ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة

سرعان ما تصاعدت المخاطر المهددة للاستقرار المالي منذ صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي في ظل الضغوط التي وضعت صلابة النظام المالي العالمي أمام اختبارات عسيرة. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية، اتجه المشاركون في السوق إلى زيادة انكشافاتهم تجاه مخاطر السيولة والمدة والائتمان في ظل الانخفاض الشديد في أسعار الفائدة وتراجع التقلبات ووفرة السيولة، واعتمدوا على الرفع المالي غالبا لزيادة عائداتهم. ونتجت عن مواطن الضعف تلك مخاطر حادة ومستمرة على الاستقرار المالي حسبما أشارت الأعداد السابقة من تقرير الاستقرار المالي العالمي.

وكان السقوط المفاجئ لبنك سيليكون فالي وبنك سيغنتشر في الولايات المتحدة، وفقدان الثقة السوقية في بنك كريدي سويس، وهو من البنوك المؤثرة على النظام العالمي في أوروبا، بمثابة تنكزة قوية بالتحديات الناجمة عن التفاعل بين تشديد الأوضاع النقدية والمالية وتراكم مواطن الضعف. وما كان يبدو في البداية كأحداث متفرقة في القطاع المصرفي الأمريكي بات أكثر فداحة بفعل التكنولوجيات الجديدة والانتشار السريع للمعلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لتنتقل التداعيات إلى البنوك والأسواق المالية عبر أنحاء العالم مسببة موجة بيع واسعة للأصول عالية المخاطر (ملخص واف، الشكل البياني ١). وأدى ذلك أيضا إلى تغيير كبير في تسعير توقعات أسعار فائدة السياسة النقدية يعادل في حدته ونطاقه أحداث الائتين الأسود عام ١٩٨٧ (ملخص واف، الشكل البياني ٢).

واستجاب صناعات السياسات بقوة لكبح المخاطر النظامية، مما ساهم في انحسار مشاعر القلق التي اجتاحت الأسواق. ففي الولايات المتحدة، اتخذت أجهزة التنظيم المصرفي خطوات لضمان الودائع غير المؤمن عليها لدى المؤسسات المعسرتين وتوفير سيولة إضافية من خلال برنامج تمويل مصرفي جديد محدد الأجل. وفي سويسرا، قدم البنك الوطني السويسري مساعدات سيولة طارئة لدعم بنك كريدي سويس الذي استحوذ عليه لاحقا بنك الاتحاد السويسري بدعم من الدولة. لكن معنويات السوق لا تزال هشة والضغوط جلية عبر عدد من المؤسسات والأسواق في الوقت الذي يعيد فيه المستثمرون تقييم سلامة أسس النظام المالي.

والسؤال الأساسي الذي يواجه المشاركين في السوق وصناعات السياسات هو ما إذا كانت الأحداث الأخيرة تنذر بالمزيد من الضغوط النظامية التي ستختبر صلابة النظام المالي العالمي - كما يفعل عصفور الكناري في منجم الفحم - أم أنها مجرد انعكاس فردي للتحديات الناجمة عن تشديد الأوضاع النقدية والمالية بعد أكثر من عشرة أعوام من وفرة السيولة. ورغم أن التعديلات التنظيمية التي تم تنفيذها منذ الأزمة المالية العالمية، لا سيما في البنوك الكبرى، ساهمت دون شك في تعزيز صلابة النظام المالي بوجه عام، لا تزال هناك مخاوف بشأن مواطن الضعف التي ربما تتوارى داخل البنوك وجهات الوساطة المالية غير المصرفية على حد سواء.

وفي الولايات المتحدة، أدت مخاوف المستثمرين إزاء الخسائر الناتجة عن حساسية الأصول تجاه تغيرات أسعار الفائدة إلى بيع أسهم البنوك، لا سيما البنوك التي تمتلك قواعد مركزية من الودائع وتواجه خسائر كبيرة نتيجة التقييم بسعر السوق (ملخص واف، الشكل البياني ٣). وفي أوروبا، وقع التأثير الأكبر على البنوك التي تتداول أسهمها بخصوصيات كبيرة عن قيمتها الدفترية لوجود مخاوف طويلة الأجل إزاء ربحيتها وقدرتها على تعبئة رأس المال.

ويبدو أن بنوك الأسواق الصاعدة تجنبت حتى الآن وقوع أي خسائر فادحة في محافظ أوراقها المالية، بينما استقرت مستويات التمويل بالودائع. وحسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، فإن تأثير الخسائر غير المتوقعة في المحافظ المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق على النسب التنظيمية سيكون محدودا على الأرجح في وسيط بنوك أوروبا واليابان والأسواق الصاعدة، وحادا في بعض البنوك الأخرى (ملخص واف، الشكل البياني ٤). ومع ذلك، فإن التغطية التأمينية على الودائع محدودة في بلدان عديدة، فضلا عن تدني الجودة الائتمانية للأصول في بنوك الأسواق الصاعدة عموما مقارنة بالاقتصادات المتقدمة. علاوة على ذلك، تضطلع بنوك الأسواق الصاعدة غالبا بدور أكبر في النظام المالي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، وبالتالي فإن تداعيات ضعف القطاع المصرفي قد تكون أكثر حدة.

وفي هذه الأحداث تنكزة بأن التمويل سرعان ما قد يتلاشى حال شيوخ فقدان الثقة. ومع تحول أنماط الودائع عبر المؤسسات المختلفة، يمكن أن ترتفع تكلفة التمويل في البنوك، مما قد يحد من قدرتها على توفير الائتمان للاقتصاد. وتنطبق هذه المخاوف على البنوك الإقليمية الأمريكية تحديدا. ففي ظل الانخفاض الأخير في أسعار أسهم البنوك، يمكن أن تتراجع القدرة الإقراضية للبنوك الأمريكية بحوالي ١٪ في العام القادم، مما يؤدي إلى انخفاض قدره ٤٤ نقطة أساس في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بافتراض تساوي جميع العوامل الأخرى.

التحديات القادمة

تؤدي الضغوط الناشئة في الأسواق المالية إلى تعقيد مهمة البنوك المركزية في الوقت الذي تؤكد فيه أن الضغوط التضخمية أطول أجلا مما كان متوقعا. وقبل نوبات الضغوط الأخيرة، سجلت أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعا حادا، وكانت أكثر اتساقا مع ما أعلنت عنه البنوك المركزية من ضرورة مواصلة تشديد السياسة النقدية لفترة أطول. ومنذ ذلك الحين، حدث تراجع حاد في تسعير المستثمرين لمسار السياسة النقدية المتوقع في الاقتصادات المتقدمة (ملخص واف، الشكل البياني ٥). ويتوقع المستثمرون حاليا أن تبدأ البنوك المركزية في تيسير السياسة النقدية في وقت مبكر للغاية عما كان متوقعا. غير أن التضخم لا يزال مرتفعا بشدة عن مستواه المستهدف.

وبعد أن سجلت البنوك المركزية زيادة كبيرة في حيازات الأوراق المالية خلال الجائحة، بدأت حاليا في تقليص حجم ميزانياتها العمومية لتعود الأوضاع إلى نصابها الطبيعي. غير أن ذلك قد يفرض تحديات أمام أسواق الدين السيادي في هذا الوقت الذي يشهد تراجعا في السيولة بوجه عام وارتفاعا في مستوى الديون وسيتمتع فيه على مستثمري القطاع الخاص استيعاب العرض الإضافي من الدين السيادي. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يُتوقع ارتفاع صافي إصدارات سندات الخزنة الأمريكية في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، بينما يساهم التشديد الكمي في تقليص حصة الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي من هذه الإصدارات (ملخص واف، الشكل البياني ٦).

ويمكن أن تتفاقم تداعيات تشديد الأوضاع النقدية والمالية بفعل الرفع المالي، وعدم اتساق تدفقات السيولة من الأصول والخصوم، وارتفاع درجة الترابط داخل قطاع جهات الوساطة المالية غير المصرفية ومع المؤسسات المصرفية التقليدية. فعلى سبيل المثال، ضاعفت شركات التأمين على الحياة من حجم استثماراتها غير السائلة على مدار العقد الماضي لزيادة عائداتها، كما اعتمدت على المزيد من الرفع المالي لتمويل الأصول غير السائلة (ملخص واف، الشكل البياني ٧).

وحتى الآن، نجحت الأسواق الصاعدة الكبرى في إدارة التشديد الحاد للسياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة بسلاسة نسبيا، وهو ما يرجع جزئيا إلى أن تشديد السياسة النقدية العالمية لم ينعكس تماما على الأوضاع المالية العالمية. غير أنها قد تواجه تحديات ملموسة إذا استمرت الضغوط الحالية في الأسواق المالية مسببة تراجعا في مستويات الإقبال على المخاطر عالميا وما يقترن بها من تدفقات رأسمالية خارجية.

ويتواصل تدهور مقاييس استدامة القدرة على تحمل الدين السيادي في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان الواعدة والمنخفضة الدخل، وتواجه العديد من البلدان الأكثر ضعفا ضغوطا حادة بالفعل. ففي الوقت الحالي، تعكس فروق العائد تعثر ١٢ سندا سياديا متداولا، كما تجاوزت ٧٠٠ نقطة أساس على ٢٠ سندا إضافيا. وقد شكلت هذه المستويات في السابق تحديا كبيرا أمام النفاذ إلى الأسواق (ملخص واف، الشكل البياني ٨).

وفي الأسواق الواعدة، توقفت إصدارات الدين الضخمة في عام ٢٠٢١ وقد لا تعود بنفس القوة بسبب التحديات الجارية نتيجة حالات التعثر في سداد الدين السيادي ومواطن الضعف الكلية (ملخص واف، الشكل البياني ٩). وقد تأثرت البلدان المنخفضة الدخل إلى حد كبير بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، ويمكنها بالكاد الحصول على التمويل السوقي. ولا تزال أوضاع الدين بالغة الصعوبة في هذه البلدان، حيث أصبح أكثر من النصف (٣٧ من ٦٩ بلدا) إما في حالة مديونية حرجة بالفعل أو معرضا لمخاطر كبيرة تهدد ببلوغها.

وبخلاف المؤسسات المالية، تمكنت الأسر من مراكمة مدخرات كبيرة بفضل الدعم المقدم من المالية العامة والتيسير النقدي خلال الجائحة. غير أنها تواجه المزيد من أعباء خدمة الدين، مما يؤدي إلى تآكل مدخراتها ويجعلها أكثر عرضة للتعثر. وأدى الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة على قروض العقارات السكنية إلى تقليص الطلب العالمي على المساكن. وتراجع متوسط أسعار المساكن في ٦٠٪ من الأسواق الصاعدة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢، بينما تباطأت الزيادات السريعة في الاقتصادات المتقدمة. وفي الاقتصادات حيث تشكل القروض ذات أسعار الفائدة المتغيرة النسبة الأكبر من الإقراض العقاري، سجلت الأسعار الحقيقية الانخفاض الأكبر على الإطلاق. ولا تزال التقييمات مفرطة في العديد من البلدان، مما يزيد من خطر التصحيحات السريعة الحادة في حالة ارتفاع أسعار الفائدة سريعا (ملخص واف، الشكل البياني ١٠).

وتتزايد المخاوف إزاء أوضاع سوق العقارات التجارية الذي واجه ضغوطا نتيجة تدهور أسس الاقتصاد وارتفاع تكلفة التمويل. ففي الولايات المتحدة، تمثل مجموعة من البنوك التي يقل مجموع أصولها عن ٢٥٠ مليار دولار أمريكي حوالي ثلاثة أرباع الإقراض المصرفي في سوق العقارات التجارية، وبالتالي قد يؤدي تدهور جودة الأصول إلى تداعيات حادة على ربحيتها وحجم الإقبال على الإقراض المصرفي. وعلاوة على ذلك، تضطلع جهات الوساطة غير المصرفية بدور مهم في قطاع صناديق الاستثمار العقاري وأسواق الأوراق المالية المضمونة برهون تجارية، وبالتالي تنشأ انعكاسات أوسع نطاقا نتيجة الضغوط في سوق العقارات التجارية،

سواء على الاستقرار المالي أو النمو الاقتصادي. وتراجع نشاط المعاملات العالمية بنسبة ١٧٪ عن العام السابق، كما شهدت صناديق الاستثمار العقاري تصحيحات سعرية وصلت إلى ٢٠٪. وارتفعت الخسائر تحديدا في قطاع المباني الإدارية نتيجة تراجع الطلب ومعدلات الإشغال في مرحلة ما بعد الجائحة.

وبالنسبة للشركات، ظلت معدلات التعثر منخفضة، حيث أدت هوامش الأمان النقدية الكبيرة التي نجح القطاع في مراكمتها خلال الجائحة إلى التخفيف من التداعيات المالية (ملخص واف، الشكل البياني ١١). ولكن مع تراجع أرباح الشركات وتشديد أوضاع التمويل، بدأت هذه الهوامش في التآكل، مما قد يؤدي مستقبلا إلى صعوبات في السداد ويعرض الشركات للتعثر. وستواجه الشركات الصغيرة وشركات الأسواق الصاعدة المزيد من الآثار السلبية على الأرجح بسبب افتقارها لمصادر تمويلية بديلة بخلاف الإقراض من القطاع المصرفي الذي بدأ بالفعل في تشديد معاييرها.

وفي الصين، يستمر تباطؤ سوق الإسكان رغم إعادة فتح الاقتصاد. وبينما تحسنت الأوضاع التمويلية لبعض شركات التطوير العقاري، لا يزال مشترو المساكن يتجنبون الشراء من المطورين العقاريين الأضعف أداء في القطاع الخاص، مما يعكس التقدم المحدود نحو استعادة الثقة في سوق الإسكان الأوسع نطاقا. وخلال عام ٢٠٢٢، اشتدت المخاوف حول قدرة الكيانات المالية التابعة للحكومات المحلية على مواصلة تحمل ديونها - والتي تستحوذ على حصة كبيرة من سوق العقارات - حيث يُقدّر مجموع ديونها بحوالي ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي للصين، مما يعني أن وصول المزيد من هذه الكيانات إلى مرحلة المديونية الحرجة قد يفرض خسائر حادة على بعض البنوك، لا سيما في المناطق منخفضة الدخل التي تتحمل حكوماتها المحلية قدرا أكبر من المديونيات وتضم رصيدا كبيرا من المساكن غير المكتملة البناء (ملخص واف، الشكل البياني ١٢).

ويركز الفصل الثاني على جهات الوساطة المالية غير المصرفية التي أصبحت أكثر ارتباطا بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى في النظام المالي العالمي (ملخص واف، الشكل البياني ١٣). وتشير دراسات الحالة إلى أن الضغوط في قطاع الوساطة المالية غير المصرفية تنشأ عادة عن ارتفاع مستويات الرفع المالي، ونقص السيولة، وزيادة الترابط، ومن شأنها الانتشار عبر البلدان، بما في ذلك إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وقد تتفاقم مواطن الضعف تلك في ظل الارتفاع الحالي في معدلات التضخم، حيث ازدادت صعوبة توفير السيولة لأغراض الاستقرار المالي، وهو ما يتضح أيضا من تصريحات البنوك المركزية.

ويوثق الفصل الثالث كيف يمكن لتزايد التوترات الجغرافية-السياسية بين الاقتصادات الكبرى أن تفاقم من المخاطر المهددة للاستقرار المالي من خلال زيادة التشنت الاقتصادي والمالي عالميا، وأن تؤثر سلبا على توزيع رأس المال عبر الحدود (ملخص واف، الشكل البياني ١٤). ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انعكاس مفاجئ في مسار التدفقات الرأسمالية، وتهديد الاستقرار المالي الكلي من خلال زيادة تكلفة التمويل المصرفي. وقد تكون هذه التداعيات أشد وطأة في الأسواق الصاعدة والبنوك التي تعاني من تدني نسب الرسالة. ومن شأن التشنت أن يفاقم أيضا من التقلبات المالية الكلية من خلال الحد من تنوع المخاطر على مستوى العالم، ولا سيما في البلدان التي تمتلك رصيدا أقل من الاحتياطات الوقائية الخارجية.

التوصيات بشأن السياسات

يواجه النظام المالي ضغوطا في الوقت الحالي نتيجة ارتفاع التضخم وتزايد أسعار الفائدة في الوقت الذي لا يزال فيه التضخم مرتفعا بشدة عن المعدلات التي تستهدفها البنوك المركزية في العديد من البلدان. وتؤدي الضغوط الناشئة في الأسواق المالية إلى تعقيد مهمة البنوك المركزية. لذلك ينبغي توفير الأدوات الهادفة إلى معالجة المخاطر المهددة للاستقرار المالي لمساعدة البنوك المركزية في الفصل بين أهداف السياسة النقدية وأهداف الاستقرار المالي، وتمكينها من مواصلة تشديد السياسات للتصدي للضغوط التضخمية.

وحال تفاقم الضغوط المالية مهددة سلامة النظام المالي في ظل ارتفاع التضخم، قد تنشأ مفاضلات بين أهداف التضخم والاستقرار المالي. ومن الضروري أن تفصح البنوك المركزية بوضوح عن أهدافها وأغراض السياسات لتجنب إثارة حالة من عدم اليقين دون داع. وعلى صناع السياسات التحرك سريعا لمنع وقوع أحداث نظامية قد تنشأ عنها تداعيات سلبية على ثقة السوق في صلابة النظام المالي العالمي. وإذا ما رأى صناع السياسات ضرورة في تصحيح موقف السياسة النقدية لدعم الاستقرار المالي، عليهم الإفصاح بوضوح عن عزمهم المستمر على خفض التضخم إلى مستواه المستهدف بمجرد انحسار الضغوط المالية.

وقد ألفت الاضطرابات الأخيرة في القطاع المصرفي الضوء على إخفاق ممارسات إدارة المخاطر الداخلية فيما يتعلق بمخاطر أسعار الفائدة والسيولة في البنوك، والأخطاء الرقابية. وعلى الأجهزة الرقابية ضمان وجود آليات للحوكمة وإدارة المخاطر في البنوك بما يتناسب مع المخاطر التي تواجهها، بما في ذلك في مجال رقابة مجالس إدارة البنوك على المخاطر وفعالية وكفاية رأس المال واختبارات القدرة على تحمل ضغوط السيولة. وبالنسبة لجهات الوساطة المالية غير المصرفية، ينبغي أن يعمل صناع السياسات على سد فجوات البيانات، وتشجيع الممارسات السليمة في مجال إدارة المخاطر، ووضع القواعد التنظيمية الملائمة، وتعزيز الرقابة.

ومن الضروري لاحتواء المخاطر المهددة للاستقرار المالي ضمان كفاية الحدود الدنيا لرأس المال والسيولة، بما في ذلك في فئتي المؤسسات الأصغر حجماً التي تعتبر غير مؤثرة على النظام المالي. وينبغي أن تضمن القواعد الاحترازية احتفاظ البنوك برأس المال اللازم لمواجهة مخاطر أسعار الفائدة والتحوط ضد الخسائر المستترة التي قد تتحقق على نحو مفاجئ عند حدوث صدمات في مستويات السيولة. وفي ظل البيئة الحالية التي تشهد معدلات تضخم مزمناً وأسعاراً فائدة مرتفعة، ينبغي أن تولي السلطات اهتماماً خاصاً بتصنيف الأصول المصرفية وتكوين المخصصات وحجم الانكشافات لأسعار الفائدة والسيولة.

وينبغي أن تهدف تدابير دعم السيولة المتخذة من جانب البنوك المركزية إلى معالجة قضايا السيولة، وليس قضايا الإعسار التي ينبغي أن يُعهد بها إلى السلطات المسؤولة عن المالية العامة (أو عن تسوية أوضاع البنوك). كذلك ينبغي إتاحة السيولة للأطراف المقابلة الملزمة بموجب القواعد الرقابية والتنظيمية باستيعاب مخاطر السيولة داخلياً ("العصا") بحيث قد لا تضطر البنوك المركزية إلى التدخل إلا لمواجهة مخاطر السيولة النظامية ("الجزرة"). ومن الضروري أن يظل جزء كبير من المخاطر داخل السوق ("التأمين الجزئي") للحد من الخطر الأخلاقي، على أن يتم تحديد تاريخ واضح لإنهاء التدخلات للسماح لقوى السوق باسترداد سلطتها بمجرد انحسار الضغوط الحادة.

وتشير استجابات عدد من صناعات السياسات في الأونة الأخيرة إلى ضرورة مواصلة العمل على تنفيذ خطة إصلاحات نظم التسوية بحيث تزداد احتمالية تسوية أوضاع البنوك المؤثرة على النظام دون المخاطرة بالأموال العامة. ورغم أن الخسائر التي تكبدها المساهمون وحائزو الأدوات الرأسمالية الأخرى تعد تطوراً إيجابياً، أصبح توزيع المزيد من الخسائر عبر مختلف مستويات الدائنين قبل المخاطرة بالأموال العامة أمراً أكثر صعوبة. وسيكون على المجتمع الدولي تقييم هذه التجارب واستخلاص النتائج على مستوى السياسات حول مدى فعالية إصلاحات نظم التسوية في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

وحسب إطار السياسات المتكامل الذي وضعه الصندوق، قد يكون من الملائم التدخل في سوق الصرف الأجنبي في حالة افتقارها إلى السيولة وعدم اتساق الميزانيات العمومية وضعف ركائز التوقعات التضخمية، ما دامت الاحتياطات كافية، والتدخل لن يسفر عن تقويض مصداقية السياسات الاقتصادية الكلية أو يُستعاض به عن التصحيحات اللازمة. وفي حالة الأزمات الوشيكة، قد يمكن الاستعانة بتدابير مواجهة التدفقات الرأسمالية الخارجة للحد من الضغوط الناجمة عنها، ولكن كجزء من مجموعة سياسات شاملة تهدف إلى التصدي للاختلالات الاقتصادية الكلية الأساسية، مع ضرورة إلغاء هذه التدابير بمجرد انحسار الأزمة.

وفي الاقتصادات النامية والأسواق الواعدة، ينبغي أن يبذل المقترضون السياديون المزيد من الجهود لاحتواء المخاطر الناجمة عن مواطن الضعف الكبيرة في هيكل الدين، بما في ذلك من خلال التواصل المبكر مع الدائنين، والتعاون المتعدد الأطراف، والدعم من المجتمع الدولي. ويمكن المساعدة في احتواء تكلفة الاقتراض والتخفيف من المخاوف إزاء استدامة القدرة على تحمل الدين من خلال وضع خطط ذات مصداقية لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. وفي البلدان التي توشك على بلوغ نقطة المديونية الحرجة، ينبغي أن يتعاون الدائنون الثنائيون ودائنو القطاع الخاص على إعادة هيكلة الديون بصورة استباقية وفق الإطار المشترك لمجموعة العشرين إذا ما توافرت الشروط اللازمة.

وفي أوقات الضغوط، قد يتعين حصول المؤسسات المالية غير المصرفية على السيولة مباشرة من البنك المركزي، مع ضرورة تطبيق معايير الحماية الملائمة. ومن الأهمية بمكان اعتماد نظم قوية للرقابة والتنظيم والإشراف في قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية، باعتبارها خط الدفاع الأول في هذا الصدد. وفي مواجهة المخاطر المهددة للاستقرار المالي، يمكن للبنك المركزي النظر في دعم المؤسسات المالية غير المصرفية من خلال توفير أدوات السيولة الملائمة حسب الحالة – العمليات الاستثنائية على مستوى السوق، أو تسهيلات الإقراض الدائمة، أو مقرر الملاذ الأخير – وإن كان يتعين تحري الدقة في تصميم هذا الدعم لتجنب الخطر الأخلاقي.

وعلى صناعات السياسات تخصيص الموارد اللازمة لتقييم مخاطر تزايد التوترات الجغرافية-السياسية على الاستقرار المالي وإدارتها والتخفيف منها. وقد يتعين على المؤسسات المالية الاحتفاظ بهوامش وقائية كافية من رأس المال والسيولة للتخفيف من هذه المخاطر الجغرافية-السياسية. كذلك ينبغي أن يضمن صناعات السياسات كفاءة شبكة الأمان المالي العالمية. ونظراً للمخاطر الجسيمة على الاستقرار المالي الكلي العالمي، ينبغي تعزيز الجهود المتعددة الأطراف للحد من التوترات الجغرافية-السياسية والتشتت الاقتصادي والمالي.

وللاطلاع على الأشكال البيانية، يُرجى الرجوع إلى النسخة الإنجليزية من الملخص الوافي والتقرير الكامل من خلال هذا الرابط:

<https://www.imf.org/en/Publications/GFSR/Issues/2023/04/11/global-financial-stability-report-april-2023>